

شريك نحاس: التمويل بالضرائب «أسلم» نقدياً

يرى الأمين العام لحركة مواطنون ومواطنات، الوزير السابق شريك نحاس، أن من الأسلم، نقدياً، تمويل السلسلة بالضرائب، لا من خلال خلق النقد. كلفة خلق النقد كبيرة على لبنان، لأنها تصب في النهاية طلباً على الدولار في بلد تمتزج فيه العملة المحلية بالدولار ولا يكاد ينتج شيئاً، بل لديه عجز في ميزانه التجاري يتجاوز 15 مليار دولار. يعتقد نحاس أن التعليق على السياسات النقدية التي يتبناها مصرف لبنان غير ممكن من دون

استمكك القلق النقدي لإطاحة السلسلة (هيلم الموسوي)



الامر سارياً عندما بدأ إصدار النقد على اعتبار أنه سندات ورقية (العملة الورقية) تستمد قيمتها ميكانيكياً من قيمة العملات المعدنية التي تحملها الدولة، إذ جاءت هذه الصيغة بهدف تسهيل التداول بين الناس، لا بل إن المصارف نشأت ربطاً بعملية تسهيل الدفع والتبادل التجاري، فيما باتت العملة الورقية مربوطة مباشرة بكمية من الذهب أو الفضة تمثلها، وبالتالي لم يكن هناك حاجة لمصرف مركزي ولا لسياسة نقدية.

التحول جرى في مطلع الثلاثينيات، مع الأزمة الاقتصادية الكبرى. في تلك الفترة التي تصل إلى الحرب العالمية الثانية، فصلت العملة الورقية عن التماثل الميكانيكي مع العملة المعدنية من ذهب وفضة، فبدت هناك حاجة لدى الدول إلى جهة تمسك الكتلة النقدية حتى تتمكن من إيجاد التوازن بين صادراتها ووارداتها. في السابق لم يكن ممكناً التحكم في هذه الكتلة، لأنها كانت بمثابة سلعة من بين سلع متبادلة، أما بعد فك الربط مع العملة المعدنية، فقد أصبحت الكتلة النقدية

أمر قابلاً للتحكم استناداً إلى الآتي: عندما اندلعت أزمة الثلاثينيات، برز التيار الرأسمالي بمقولاته التقليدية إلى الواجهة: عندما يكون لدينا عجز (العجز يعني خروج المزيد من الذهب مقابل دخول المزيد من السلع، والفائض يعني العكس) يجب أن نتكشف لإيجاد التوازن، إذ إن العجز سيؤدي إلى التقليل من مخزون الذهب وسيؤثر سلباً على القدرة الشرائية، ما يؤدي إلى زيادة البطالة ويخفض الأسعار. والمشكلة بالنسبة إلى هذا التيار متصلة بالتقلبات التي تشكل طبيعة دورية للحلقات الاقتصادية، وبالتالي فإن معالجتها تتم من خلال زيادة الطلب (ضخ الأموال في السوق)، أي زيادة القدرة الشرائية، وعندما نصرّف البضائع المنتجة نعود إلى الاقتطاع الضريبي لاستعادة ما ضح من أموال.

في المقابل، برز التيار الماركسي الذي تحدّث عن أزمة الثلاثينيات بوصفها مشكلة عضوية في الاقتصاد الرأسمالي، حيث يحاول المنتج مراكمة رأس المال من خلال زيادة إنتاجه وزيادة أرباحه، إلا أنه،

فيما يفعل ذلك، تقلّ القدرة الشرائية لدى الناس، ما ينعكس على قدرته في تصريف إنتاجه، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى إفلاس المنتج والمزيد من الفقر للناس.

إذاً، كان خلق النقد أو طباعته بهدف زيادة الطلب، بليها امتصاص الأموال بالضرائب. هذه المعادلة التي نشأت سميت: السياسة النقدية مقابل السياسة المالية - الضريبية. الهدف كان التحكم في الكتلة النقدية من خلال العديد من الأدوات، أبرزها الفائدة. رفع الفوائد يعني التخفيف من كمية النقد في السوق، وخفضها يعني ضخ المزيد من كميات النقد القابل للإنفاق.

وإلى جانب الأهداف هناك قيود. فعلى

خلق الليرات مواز لخلق المزيد من الطلب على الدولار الذي يضغط على احتياطات مصرف لبنان

سبيل المثال، إن اتفاقية ماستريخت التي أنشأت الاتحاد الأوروبي، منعت البنك المركزي الأوروبي من أن يقرض الدول حتى لا يكون هذا الأمر بمثابة زيادة على الطلب تؤدي إلى التضخم. هذه الأدوات لديها أهداف واضحة ضمن النظام الرأسمالي: الفورة الاقتصادية تؤدي إلى تضخم الأسعار وتتطلب التخفيف من النقد المتداول وامتصاصه بالفوائد المرتفعة، فيما التشفير يعني البطالة التي تتطلب خفض الفائدة لإطلاق كميات أكبر من النقد في السوق.

في الواقع، استمر هذا الأمر في أوروبا حتى كسروا القاعدة من سنتين حين لجأوا إلى سياسة التيسير الكمي. أما في لبنان، فالقواعد المطبقة هي نسخة مختلفة عن القواعد الرأسمالية. بمجرد قولنا إن الليرة اللبنانية لها قيمة ثابتة تجاه الدولار، فهذا يعني عملياً أن الدولار أصبح مثل الذهب. نسبة إلى القواعد القديمة في السوق، في النتيجة، صار لدينا مزيج متداول في السوق: العملة المحلية المربوطة بالعملة الأجنبية، والعملة الأجنبية. هذا الأمر ينطبق على أسس التعاملات التجارية في الدكان والسوبرماركت

وصولاً إلى التعاملات الأهم. الدمج هو حالة خصوصية، إلا أنه لا يعني أنه يمكن التصرف بحرية في السوق. خلق الليرات هو مواز لخلق المزيد من الطلب على الدولار الذي يشكل ضغطاً على احتياطات مصرف لبنان في ظل عدم توافر إمكانيات استقطاب الدولارات بواسطة التصدير. لذا، يستعمل مصرف لبنان الفائدة للإبقاء على الدولارات في السوق المحلية (النظام بكامله يعتمد مصدراً ثانياً يتعلق بالتهجير بحثاً عن العمل ما يعود عليه بإيرادات تحويلات المغتربين). هكذا، لم يعد الأمر يتعلق بما قاله كينز عن السياسة النقدية التي تستهدف تعديل كتلة النقد المتوافر للاستهلاك، فاللعبه المحلية قيّدت السياسة النقدية في لبنان التي لم تعد وسيلة لضبط التقلبات في الحركة الاقتصادية ومواجهة التضخم أو البطالة، بل أصبحت حكومة بضرورة البحث عن الدولارات لتمويل عجز تبادلنا الخارجي.

هنا لب المشكلة. إسقاط هذا الوضع على موضوع السلسلة، يعني أن الدولة بإمكانها طباعة النقد لتمويل السلسلة، لكن ضح هذه الأموال في السوق يتحول، بعد فترة زمنية، إلى طلب على الدولار. ضخ الأموال يعني زيادة الطلب أيضاً، أي تضخم الأسعار، وبما أن لبنان يستورد غالبية منتجاته الاستهلاكية، فإن الأموال الإضافية في السوق ستتحول، في غالبيتها، إلى الدولار. عملياً، إن تمويل السلسلة بهذه الطريقة يعني زيادة الكتلة النقدية في جب الموظفين الذين سينفقونها على استهلاكهم المستورد في غالبيتها.

في المقابل، إن قرار الدولة أن تقتطع تمويل السلسلة من الضرائب، لا يعني أبداً زيادة الكتلة النقدية، بل استعملنا الكتلة النقدية نفسها المتوافرة في السوق، وعندنا أصبح النقاش متصلاً بمفاعيل النظام الضريبي. وفي حالة الهندسات المالية، فإن اقتطاع جزء من الأرباح التي حققتها الهندسات بواسطة طباعة النقد أمر متاح أيضاً لتمويل السلسلة.

جاد شعبان: السلسلة تمثل مصالح 230 ألف أسرة من الفقراء

هناك ضرورة لفصل سياسة إنصاف الموظفين وتعزيز رواتبهم عن إصلاح الإدارة العامة وتفكيكها. صحيح أن ترشيد القطاع العام وزيادة إنتاجيته أساسيان، لكن في لبنان اقتناع واسع النطاق باستحالة إدخال أي إصلاح جدي ببساطة، نظراً إلى طائفية الدولة اللبنانية والفساد المستشري من خلال سيطرة شبكات المحسوبيات.

في فعالية القطاع العام والإصلاح الوظيفي: لدينا قطاع عام يعمل حالياً بثلاث طاقته فقط، إذ تعاني الإدارة العامة من شغور في ملاك موظفيها يصل إلى 70%، وما بقي منهم يراوح معدل أعمارهم بين 47 و58 عاماً.

عدد المراكز الشاغرة في الدولة يبلغ نحو 15 ألف وظيفة، من أصل 22 ألف وظيفة ملحوظة في الملاك الإداري العام، أي إن هناك 7000 وظيفة مشغولة فقط.

الوظائف العسكرية 120 ألفاً، وفي تزايد مستمر. تشكل حصّة رواتب العسكريين وأجورهم وملحقاتها 60% من الكلفة الإجمالية، يتبعها الجهاز التربوي 23% والجهاز المدني 17%. فاتورة أجور العسكريين ازدادت بنسبة 140% خلال 10 سنوات، مقارنة بـ 74% زيادة لفاتورة الجهاز المدني خلال المدة نفسها.

غياب أي خطة جدية لإعادة هيكلة القطاع العام والاقتصاد عموماً، والنظر بجدية إلى القطاعات التي تحتاج إلى تحسين في الوظائف ونوعيتها، مع إعادة النظر بحجم الإنفاق الإجمالي ودوره.

قدم الخبير الاقتصادي جاد شعبان مداخلة في ندوة "الموازنة العامة بين التقنية والتطبيق" عن سلسلة الرتب والراتب التي تمثل مصالح 230 ألف مواطن، هم الأفقر بين المقيمين في لبنان. شعبان مقنع بضرورة إقرار السلسلة، كونها من الحقوق الاجتماعية التي يجب فصلها عن اقتراحات إصلاح الإدارة العامة في الدولة. وهنا نص المداخلة:

في موضوع سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام: - مطلب محق، حملته على مدى سنوات هيئة التنسيق النقابية، وهي الهيئة التي تمثل مصالح 230 ألف موظف في القطاع العام ومعلم في المدارس الرسمية، أي 16% من اليد العاملة. - زيادة الرواتب والأجور ضرورية للتعويض عن الخسارة في القدرة الشرائية. فصحة الرواتب من إجمال الناتج المحلي ترجعت إلى 22%، بعد أن بلغت 60% تقريباً من السبعينيات. - معظم موظفي القطاع العام، وخصوصاً العسكريين، يتقاضون رواتب لا تتعدى مليون ليرة شهرياً، وهو دخل لا يغطي خط الفقر لأي عائلة.

- حرمان موظفي القطاع العام حقهم بالعيش الكريم، ولا سيما إعادة تعزيز القدرة الشرائية لرواتبهم وتعويضاتهم، قد يقضي على أحد آخر أركان ما بقي من الطبقة الوسطى اللبنانية. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى استقطاب شديد في لبنان، ويقوّض الاستهلاك المحلي، الذي ما زال يشكل أحد أهم محركات الاقتصاد اللبناني.

بمجموعة من المؤشرات المتعلقة أولاً بكون هيكلية الدولة قديمة، وقد يتطلب تحديثها الاستغناء عن كثير من الوظائف، وربط تمويلها بوجود تحويلات كبيرة للكهرباء، ورفض تمويلها من القطاع الخاص، أي بواسطة الضريبة.

أما الشماس، فقد اختار لا موازنة "بين موازنة سيئة ولا موازنة" وصبّ غضبه على المستأجرين القدامى، مشيراً إلى وجود "فلتان في موضوع النفقات، وعلى سبيل المثال إنشاء صندوق لدعم المستأجرين في بلد منكوب مثل لبنان"، لافتاً إلى أن الموازنة "تحدّثت عن أكثر من 20 ضريبة كلها تضرب الاستهلاك". لم يرد أحد على عربييد والشمّاس، فالكلام مباح تحت أزرّة الكتاب. مجرد وجود صندوق لتمويل تحرير الإيجارات، عدّه الشمّاس فلئاناً إنفاقياً، أما الضرائب على الفوائد وعلى العقارات فهي أمر مرفوض!

مو

على يمين الشمّاس، كان مدير الدراسات في بنك بيبيلوس نسيب غبريل، صبّ غضبه على المتقاعدین الذين يستحوذون على حصّة كبيرة من الإنفاق التشغيلي في الموازنة، مشيراً إلى أن تمويلهم في السنوات الأخيرة بات موازياً لتمويل الدين العام، وأنه يجب إعادة النظر بهذا الأمر وتحويل هذا التمويل إلى الإنفاق الاستثماري. غبريل لا يشبه الشمّاس، فالأول من كبار موظفي بنك بيبيلوس، والثاني من كبار ورثة الوكالات الحصرية في لبنان، ولذلك فإن غبريل لا يملك جرأة الشمّاس، فاستعان بالأرقام للهجوم على معاشات التقاعد بدلاً من أن يطالب أصحاب المصارف بإقرار نظام يمنحه معاشاً تقاعدياً كالذي يحصل عليه الفقراء ومتوسطو الدخل العاملون في القطاع العام.

شارك عربييد ونقولا الشمّاس يرفضان تمويل السلسلة من الضرائب